مختارات من الصحف العبرية

العدد 4206، 30-1-2024

نشرة يومية يعدها جهاز متخصص يلخص أهم ما في الصحف الإسرائيلية من أخبار وتصريحات وتحليلات لكبار المحللين السياسيين والعسكريين

مؤسسة الدراسات الفلسطينية
Institute for Palestine Studies

المحررة: رندة حيدر

صورة من الدمار الهائل الذي تسبب به القصف الإسرائيلي على غزة خلال الأسبوع الماضي (نقلاً عن "هآرتس")

في هذا العدد

مقالات وتحليلات

طال ليف رام: نقترب من منعطف حاسم: اليوم التالي بات هنا 2

ميخائيل ميلشتاين: خطورة الواقع الغامض في قطاع غزة 6

أريئيل هايمان: منظومة الاحتياط في 7 تشرين الأول/أكتوبر– تحديات على طريق إدامة الحرب 8

أخبار وتصريحات

تقرير: الجيش الإسرائيلي والنيابة العامة يتخوفان من اتهام محكمة العدل الدولية في لاهاي إسرائيل بارتكاب إبادة جماعية في غزة 13

متوفرة على موقع المؤسسة:
https://digitalprojects.palestine-studies.org/ar/daily/mukhtarat-view

مؤسسة الدراسات الفلسطينية
شارع أنيس النصولي ـ فردان
ص. ب.: 7164 ـ 11
الرمز البريدي: 1107 2230
بيروت ـ لبنان
هاتف
(+961) 1 868387 - 814175 - 804959
فاكس
(+961) 1 814193
ipsbeirut@palestine-studies.org
www.palestine-studies.org

طال ليف رام – محلل عسكري
"معاريف"، 2024/1/1

نقترب من منعطف حاسم: اليوم التالي بات هنا

- اليوم مع بداية سنة 2024، الحديث في إسرائيل عن اليوم التالي يجب أن يبدأ الآن. حالياً، يوشك الجيش الإسرائيلي على الانتقال إلى المرحلة التالية من القتال في قطاع غزة، بينما لا يزال هناك مسائل غير محلولة، وبصورة خاصة فيما يتعلق بالجبهة الشمالية في مواجهة حزب الله. الجيش بحاجة إلى مجموعة من القرارات من المستوى السياسي وتحديد الهدف، من أجل السماح له بالتخطيط بصورة تفصيلية للمراحل المقبلة في الحرب في غزة، وفي الساحة الشمالية. إن وضع آلية لليوم التالي الذي تصح تسميته، من عدة جوانب، بـ"اليوم الحالي"، ليس حاجة سياسية فقط، وخصوصاً في الجنوب، وفيما يتعلق بالعلاقات الثلاثية بين إسرائيل والولايات المتحدة ومصر، بل هو أيضاً بالنسبة إلى الجيش، حاجة عملانية عميقة إلى وضع هدف المعركة في قيادة المنطقة الجنوبية.
- وفيما يتعلق بالترابط بين مناطق القتال المختلفة، فإن الجدول الزمني للتقدم في منطقة خانيونس يقرّبنا من الانتقال إلى المرحلة التالية من الحرب في الجنوب، التي من المتوقع أن تعمل خلالها فرق أقل من الجيش الإسرائيلي في وقت واحد في القطاع. وهذه المرحلة تقرّب المستوى السياسي من اتخاذ القرارات المطلوبة في الساحة الشمالية في مواجهة حزب الله.
- في الأمس، قال نائب الأمين العام لحزب الله نعيم قاسم، إن سكان المستوطنات الشمالية يستطيعون العودة إلى منازلهم، فقط بعد أن توقف إسرائيل تماماً الحرب في غزة. على الرغم من أنه من الواضح أن الحرب في

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

غزة قد تستمر شهوراً طويلة. يلمّح حزب الله إلى أنه حتى بعد انتقال إسرائيل إلى المرحلة المقبلة من الحرب في جنوب غزة، فإنه يخطط لمواصلة الإبقاء على جبهة قتال فعالة في مواجهة إسرائيل، إلى أن يجري التوصل إلى حل سياسي لا يظهر في الأفق في هذه المرحلة .

- بالنسبة إلى المستوى السياسي في إسرائيل، إن المغزى هو الاقتراب من منعطف حاسم، بحيث لا يمكن الاستمرار في قبول الوضع الأمني في شمال البلد كوضع دائم شهوراً طويلة، ومن هنا يأتي احتمال اتخاذ قرار بشأن رفع درجة وقوة الردود على حزب الله بصورة كبيرة، الأمر الذي سيؤدي إلى تصعيد، ويتسبب باضطرابات كبيرة في الساحة الشمالية التي يمكن أن تتحول إلى الساحة المركزية للحرب، ما دام حزب الله يواصل إطلاق النار على إسرائيل، وما دامت قواته لم تنسحب إلى الوراء. ويدّعون في الجيش أن حزب الله يدفع أثماناً، بينها مقتل أكثر من 130 مقاتلاً وتضرُّر بناه العسكرية، وهي أكبر بكثير من الضرر الذي يتسبب به لإسرائيل.
- وحتى لو كان هناك شيء من الصحة في هذا الكلام، فإنه غير كافٍ لتغيير التعقيد الاستراتيجي الذي فرضه حزب الله على إسرائيل، بعد الهجوم "الإرهابي" لـ"حماس في السابع من أكتوبر.

انتقادات سياسية من اليمين، ومن المعارضة

- يمكننا أن نفهم منطق اتخاذ القرارات في الحكومة، القاضي بالتركيز على الحرب في مواجهة "حماس"، لكن في المقابل، من الواضح أن الوضع الناشيء في الشمال جرّاء القتال المتواصل، هو وضع غير محتمل، على الرغم من أنه حتى الآن، ما بين استخدام القوة العسكرية، أو استخدام الوسائل السياسية، لا توجد معادلة في إمكانها إعادة الهدوء إلى الحدود الشمالية مع لبنان، وفي الوقت عينه، تأمين الحماية والإحساس بالأمان للسكان. من هنا، إن ابتعاد قوات الرضوان في حزب الله هو شرط ضروري.
- لقد أوضحت إسرائيل في عدة مناسبات أنها تفضل محاولة حل الوضع سياسياً، لكن عندما يتحدثون عن العودة إلى القرار 1701، فإن هذا القرار يتضمن أثماناً مستقبلية قد تضطر إسرائيل إلى دفعها. كما أن اتخاذ قرارات

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

معينة يمكن أن يؤدي إلى انتقادات سياسية لرئيس الحكومة من طرف اليمين والمعارضة اللذين سيدّعيان أن إسرائيل خضعت لابتزاز حزب الله.

- حتى الآن، لا يظهر حل سياسي قريب في الأفق، وأسلوب استخدام القوة العسكرية لا يؤدي إلى استعادة الردع على الحدود الشمالية، والصحيح الآن، أن حزب الله، على الأقل على صعيد التصريحات، يدّعي أنه لن يوقف إطلاق النار ما دام الجيش الإسرائيلي مستمراً في حربه على غزة. انتقال الجيش الإسرائيلي إلى المرحلة التالية من القتال في غزة يجري بالتدريج، ويؤثر في الواقع في الميدان. وننصح كل الذين تابعوا خلال الأشهر الثلاثة من القتال في الجنوب وأساليب المناورة ومكان وجود فرق الجيش الإسرائيلي في كل مرحلة، ألاّ يتوقعوا احتفالات بانتهاء المرحلة الثانية من القتال والبدء بالمرحلة الثالثة.

.....

- في سنة 2024 التي تبدأ اليوم، من المتوقع أن تحمل خلال الأشهر المقبلة تساؤلات بشأن استمرار الحرب في غزة، مع احتمال كبير للتدهور إلى حرب، أو تصعيد كبير في مواجهة حزب الله في الشمال. الجهد المركزي الذي يبذله الجيش الإسرائيلي هو في خانيونس، ومن خلال الفرقة 98 التي تعمل فيها 7 ألوية. هذا الجهد هو الذي سيؤدي إلى زيادة الضغط العسكري على كبار المسؤولين في "حماس" فوق الأرض، وخصوصاً تحت الأرض، ومحاولة الوصول إلى كبار قادة الحركة. كما من المفترض أن يؤدي الجهد العسكري المكثف، وفق عقيدة الجيش، إلى التقدم أيضاً في موضوع إطلاق مزيد من المخطوفين.

منطقة عازلة في القطاع

- برزت في الأيام الأخيرة مؤشرات أولى، لكن من المبكر جداً رؤية أكثر من ذلك. في مقابل الجهد المركزي الذي يقوم به الجيش من خلال الاستمرارفي "تطهير" شمال القطاع، وباستثناء حيّ درج التفاح الذي لم تتم السيطرة العملانية عليه، وما زال يشهد معارك. إن ازدياد الحوادث في الأيام الأخيرة في مواجهة "المخربين" في مناطق واقعة تحت سيطرة الجيش منذ فترة

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

طويلة، مثل بيت لاهيا، أو أحياء في قلب مدينة غزة، يدل جيداً على حرب العصابات التي من المتوقع أن يواجهها الجيش الإسرائيلي في كل مكان تبقى فيه قواته بصورة دائمة.

- وجود قوات ثابتة من أجل حماية محور الإمداد اللوجستي الذي يربط، عملياً، شمال القطاع بجنوبه، سيستمر في المرحلة المقبلة من القتال، وكذلك في الخطط المتعلقة ببقاء قوات تؤمّن الممر الشمالي، من منطقة إيرز، مروراً بالشاطىء، وحتى أقصى منطقة الجنوب في مدينة غزة. هذا الوجود في الميدان هو الذي يجب أن يؤمّن المرونة للجيش للقيام بعمليات أُخرى في الأشهر المقبلة في شمال القطاع...
- من بين القرارات التي يجب أن يتخذها المستوى السياسي في الأيام المقبلة هي المتعلقة بشمال القطاع تحديداً. مَن هي الجهة التي ستهتم بالسكان المدنيين الذين بقوا في مدينة غزة؟ وهل في استطاعة السكان في الجنوب العودة إلى الشمال؟ قضية من المنتظر أن يضغط الأميركيون من أجل حلّها، أم يجب الإبقاء على الوضع الحالي وزيادة الضغط على "حماس" من طرف السكان الغزيين.
- بالإضافة إلى الجهد المركزي الذي يبذله الجيش في خانيونس وفي وسط القطاع وجنوبه، فهو يعمل حالياً على إقامة منطقة عازلة، من هنا تأتي أهمية العمليات التي تجري في مخيمات البريج والمغازي وخربة خزعا وغيرها.
- في هذه المناطق المحاذية للسياج الحدودي، وفي مقابل المستوطنات الإسرائيلية، والتي استُخدمت كقواعد لانطلاق "المخربين" في هجومهم "الإرهابي" في السابع من تشرين الأول/أكتوبر، يوظف الجيش الإسرائيلي جهداً مضاعفاً في هدم البنى التحتية "الإرهابية"، وتدمير الأنفاق وكشف الميدان نحو مسافة كيلومتر من أجل السماح للجيش بسيطرة أفضل، وللمراقبة وتحسين القدرة الدفاعية عن المستوطنات.
- في هذا النمط من القتال، يتقدم الجيش، مرحلة تلو مرحلة، في تفكيك القدرات العسكرية للعدو الذي لا يريد الاستسلام، حتى لو كانت الكارثة التي يتسبب بها لغزة واضحة أمامه، وحتى الآن، وبعد 3 أشهر من القتال، من

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

الصعب جداً رؤية نهاية الحرب.

- الأمر الأكيد هو أنه من دون هدف سياسي، سيكون من الصعب جداً مواصلة القتال وقتاً طويلاً بنجاح، في الوقت التي تتعمق الخلافات بين رئيس الحكومة وأعضاء الكابينيت الآخرين، ويجري تفضيل الاعتبارات السياسية التي تتدخل اليوم في اتخاذ القرارات، كل هذه مؤشرات لا تشجع، في مواجهة أشهر القتال الطويل التي تنتظرنا.

<u>د. ميخائيل مليشتاين – رئيس منتدى الدراسات الفلسطينية في مركز دايان في جامعة تل أبيب</u>
"يديعوت أحرونوت"، 2024/1/1

خطورة الواقع الغامض في قطاع غزة

- يعلن رؤساء الحكم والجيش في إسرائيل أنه من المتوقع الانتقال قريباً إلى المرحلة ج من الحرب في غزة. بعد السيطرة على شمال القطاع والعمليات المركّزة في خانيونس، يجري التخطيط لمرحلة سيتغير فيها نمط القتال، إذ ستخفّ قوته، وستحلّ محل المناورة البرية عمليات مركّزة، في الأساس توغلات برية وهجمات جوية، من المفترض أن تستغرق وقتاً طويلاً وتؤدي إلى انهيار حُكم "حماس".
- لكن الوصف الوارد أعلاه غامض وشديد التعقيد، وهو أمر غير مقبول في الخطاب الشرق الأوسطي الذي يعتمد على وقائع أحادية البعد. يمكن أن تتحول المرحلة الثالثة إلى حرب استنزاف متواصلة، وخصوصاً إذا لم تنجح إسرائيل في ضرب قيادة "حماس"، أو في تحقيق انهيار الحركة التي أثبتت، بعد 86 يوماً من القتال، قدرتها على خوض مواجهة ضارية حتى لو دفع الفلسطينيون ثمناً دموياً باهظاً.
- بالنسبة إلى "حماس"، المرحلة الثالثة يمكن أن تشكل فرصة. فهي ستسمح لها بالادعاء أنها لم تتنازل، حتى لو تحولت إلى كيان مهزوم يسيطر على جيب صغير. وفي نظرها، إن هذا الأمر يمكن أن يقدم صورة انتصار، على

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

الرغم من القتل والدمار غير المسبوقَين اللذين لحقا بالقطاع، وحقيقة أن نصف القطاع يحتله الجيش الإسرائيلي، لكن حقيقة أنها صمدت وتواصل القتال داخل غزة وخارجها، تحقق مبدأ الصمود.

- فضلاً عن ذلك، هذا الوضع الغامض يمكن أن يستمر وقتاً طويلاً، ويجعل من الصعب على إسرائيل ترسيخ واقع مختلف في غزة. استمرار القتال في القطاع لن يسمح بإقامة نموذج إيجابي في الشمال، يكون مختلفاً عن الجنوب. وستسعى "حماس" لتقويض أي محاولة لإقامة آليات سيطرة مدنية مستقرة في القطاع، كما أن الجمهور الفلسطيني سيتجنب التعاون معها ما دام القتال مستمراً في القطاع (حتى في الجزء الشمالي، ستحاول "حماس" مواصلة تحرّكها)، وسيمتنع المستثمرون الأجانب من تقديم مشاريع لمنطقة تعاني عدم استقرار دائم.
- الواقع الغامض يمكن أن يُنظر إليه على أنه مشكلة في الإقليم، سواء من أعداء إسرائيل، أو من أصدقائها الذين سيفسّرون الوضع المعقد بأنه عقبة في وجه أهدافها الاستراتيجية، ومن ناحية ثانية، نجاح "حماس" في تحقيق "عقيدة المقاومة"، أي كسر الجهد الإسرائيلي من خلال إظهار نفَس طويل وقدرة قتالية لا نهاية لها؛ طبعاً، كل هذا سيجعل من الصعب على إسرائيل ترميم صورة الردع، ويمكن أن تزيد في التوترات على الجبهات الأُخرى، وخصوصاً في الشمال.
- يتعين على إسرائيل إعادة النظر في المرحلة الثالثة. والسبيل الوحيد لتحقيق أهدافها الاستراتيجية في الحرب، وعلى رأسها القضاء على القدرة العسكرية والسلطوية لـ"حماس"، هو السيطرة على القطاع كله، على الرغم من الوقت والثمن اللذين يتطلبهما تحقيق مثل هذا السيناريو. لكن هذا الأمر سيجعل إسرائيل تتأكد من أنها دمرت كل البنى التحتية العسكرية للحركة، وضربت قيادتها بشدة، وأن نظاماً آخر سيقوم في منطقة الحدود بين غزة ومصر. وبعدها فقط، يمكن محاولة تأسيس نظام آخر في غزة.
- ضمن هذا الإطار، من المهم جداً أن تجُري إسرائيل حواراً عميقاً مع الولايات المتحدة، حليفتها الاستراتيجية القوية، التي تدفع من أجل الانتقال بسرعة إلى المرحلة الثالثة، في ضوء المخاوف من تراكُم الضرر الذي يلحق

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

بالجمهور الغزّي. وفي هذا الإطار، من المهم أن نشرح لواشنطن التحديات التي تنطوي عليها هذه المرحلة، وفي طليعتها عدم وجود حسم عسكري واضح. وبالإضافة إلى الضرر الذي يمكن أن يلحق بإسرائيل، فإن هذا سينعكس سلبياً على الولايات المتحدة أيضاً، في ضوء ما سيُعتبر إخفاقاً جديداً لحليفتها في مواجهتها مع معسكر المقاومة بقيادة إيران، ونوعاً من استمرار التجربة المُرة للولايات المتحدة في العراق وأفغانستان.

- لقد أثبتت نظرية السابع من أكتوبر الحاجة إلى الامتناع من الدخول في أوضاع تنطوي على تناقضات وعدم وضوح. إن الدخول في مرحلة هجينة يمكن أن ينتهي في نهاية المطاف، وبعد إحباط كبير، إلى الوضع الذي تحاول إسرائيل الحؤول دون حدوثه في هذه المرحلة، أي السيطرة على القطاع كله.

<u>أريئيل هايمان – ليفتنانت كولونيل احتياط. القائد السابق لمنظومة الاحتياط في الجيش الإسرائيلي</u>
"معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي"، 26/12/2023

منظومة الاحتياط في 7 تشرين الأول/أكتوبر– تحديات على طريق إدامة الحرب

- لطالما كانت منظومة الاحتياط مكوّناً أساسياً من مكونات قدرة الجيش الإسرائيلي على الصمود والعمل. لقد تبنى بن غوريون هذا المفهوم عندما أنشأ المنظومة، وبقي المفهوم سارياً، منذ ذلك الحين، وعلى مدار 75 عاماً، وخصوصاً في أوقات الحروب. بينما على الصعيد نفسه، عانت منظومة الاحتياط طوال سنوات جرّاء قلة الاهتمام، وهو ما أدى إلى استياء مستمر، وأضرّ بكفاءتها.
- إن جنود التشكيل الاحتياطي ملتزمون تجاه رفاقهم في الوحدة، وتجاه المنظومة، والجيش، والدولة، ويبدو أن المؤسسات المختلفة "استغلت" هذه الحالة بصورة غير مقصودة، حين كانت تعلم (وهو أمر تم إثباته مرات

كثيرة) بأن جنود الاحتياط سيمتثلون بعديدهم التام وكامل الجهوزية في حالات الطوارىء. يميل كبار ضباط الجيش الإسرائيلي، وجميعهم جنود نظاميون، إلى التعامل مع رجال الاحتياط على أنهم مورد بديهي ومفروغ منه. وبرز هذا التعامل بصورة واضحة أكبر في الوقت الراهن، أي في الوقت الذي تعيش الدولة وجيشها في حالة تعبئة كاملة.

- لقد شهد نطاق تدريبات منظومة الاحتياط ومعداتها الحربية (وكذلك حالة مخازنها الاستراتيجية)، وما يُبنى على ذلك من مستوى كفاءتها، حالات صعود وهبوط على مدار السنوات. ووفقاً لتقديرات دقيقة أجريَت مساء السابع من تشرين الأول/أكتوبر، كانت منظومة الاحتياط في حالة مقبولة ومتوسطة، مقارنةً بالفترات السابقة.
- هناك موضوع مهم آخر في هذا السياق، يتمثل في انعدام ثقة كبار ضباط الجيش (الذين لم يخدموا في الاحتياط [كونهم جنوداً نظاميين]) بقدرات منظومة الاحتياط. بل إننا سمعنا في فترات معينة مقولات تفيد بانعدام الحاجة إلى منظومة الاحتياط، وخصوصاً سلاح البر، وعدم أهميته في المناورة البرية. إن هذه المقولات، مع ما أثارته من عدم ارتياح في نفوس رجال الاحتياط، أدت إلى تقلّص الثقة المتبادلة بين الاحتياط وقادة الجيش.
- من القضايا الحاسمة الأُخرى، ازدياد عبء التوظيف التشغيلي على المنظومة العسكرية، مع تدهور الحالة الأمنية. وهكذا، ونتيجة الحاجة إلى نشر أعداد كبيرة من القوات في الضفة الغربية، إلى جانب الحاجة إلى التمرين والتأهيل للقوات النظامية، قرر الجيش، في بداية سنة 2023، استدعاء كتائب الاحتياط لفترتَين تشغيليتَين خلال 3 أعوام. من هنا، نبعت مشاعر الاستياء، وازدادت الشكاوى جرّاء عدم إنصاف توزيع العبء على المجتمع الإسرائيلي، وعدم كفاية المكافآت الممنوحة لرجال الاحتياط.
- خلال سنة 2023، اندلعت الاحتجاجات ضد مخططات الانقلاب القضائي الذي روّجته الحكومة، وشملت منظومة الاحتياط، وقام بعض المتطوعين في الاحتياط بوقف تطوُّعهم، ونتيجة ذلك، وقعت منظومة الاحتياط في

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

الجدل الساخن الاجتماعي السياسي في البلد، كما أن الشرخ الذي ضرب الشعب، أصاب هو أيضاً النسيج الحساس لمنظومة الاحتياط.

- هكذا، جاء تاريخ السابع من تشرين الأول/أكتوبر، ومنظومة الاحتياط تتمتع بقدرة متوسطة على الأداء، ونقص في المعدات. لم تكن مخازن الطوارئ التكتيكية الخاصة بهذه المنظومة في المستوى المطلوب. أما رجال الاحتياط، فشاركوا في التدريبات، وخدموا في المهمات العملياتية في الضفة الغربية، من دون تلقّي مساندة كافية من ضباط الجيش والمجتمع الإسرائيلي.

التجنيد في السابع من تشرين

- صبيحة السابع من تشرين الأول/أكتوبر، صدر قرار تجنيد منظومة الاحتياط بكاملها، إذ صدر القرار الحكومي بشأن تجنيد 360 ألف جندي وجندية، بينما تم، عملياً، تجنيد نحو 220 ألفاً منهم. من المهم الإشارة إلى أنه تم استدعاء جنود الاحتياط فوراً، من دون منحهم فرصة لتنظيم أمورهم على المستوى الشخصي، أو العائلي، أو الدراسي، أو الوظيفي. وانشغلت وحدات الاحتياط المقاتلة، حتى بداية التحرك البري في نهاية تشرين الأول/أكتوبر، بتنظيم نفسها والخضوع للتدريبات، بهدف رفع مستوى كفاءتها المتدنية.
- جرى تجنيد جنود الاحتياط وهم في أعلى مستوى من الحافزية. لم يتطلب الأمر حاجة إلى إقناعهم. ومع ذلك، شعروا هم أيضاً، كما هي حال سائر المواطنين، بالإحباط وفقدان الثقة بالنظام الحكومي، وبالجيش الإسرائيلي نفسه. وما ساهم في فقدان الثقة هذا، أن العديد منهم فوجئ بانخفاض مستوى المعدات، والنقص الكبير في وسائل الحماية (السترات الواقية من الرصاص، مثلاً)، والمعدات القتالية (الخوذات والبزات العسكرية)، وغيرها مما يلزم للخدمة. إن هبوب المجتمع المدني في إسرائيل والخارج لتوفير النقص في المعدات، إلى جانب الدعم الغذائي من كثير من الجهات التطوعية، خفف الضغط المادي، لكنه لم يخفف الإحباط وخيبة الأمل في نفوس جنود الاحتياط.

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

- يخدم كثيرون من الاحتياطيين في القتال منذ السابع من تشرين الأول/ أكتوبر، ويُسمح لهم بإجازات قصيرة من وقت إلى آخر. في هذا السياق، يجب علينا التمييز بين أولئك الذين يقاتلون في داخل القطاع، أو في الجبهة الشمالية، أو الضفة الغربية، وبين أولئك الذين يخدمون في الخطوط الخلفية، وفي قيادة الجبهة الداخلية، وداخل المقرات المختلفة.

تقدير لحجم قوات الاحتياط المطلوب في سنة 2024

- وفقاً لتصريحات قادة الجيش أنفسهم، من المتوقع في كانون الثاني/يناير 2024 حدوث تحوُّل في سير الحرب، بحيث يتم الانتقال من مرحلة القتال المكثف، بما يشمل المناورات البرية الواسعة النطاق في القطاع، وأقصى مستويات التأهب على الحدود اللبنانية، وفي الضفة الغربية، إلى مرحلة استمرار العمل في القطاع بصورة مخففة تتطلب منسوباً أصغر بكثير من القوات المقاتلة. من المفترض أن تستمر هذه المرحلة ما بين 6 و9 أشهر (وربما حتى نهاية السنة). وبعدها تأتي "مرحلة الترسيم"، التي سيتم في إطارها بناء خطوط دفاعية جديدة في منطقة النقب الغربي، وترسيم التصور الدفاعي الجديد على الجبهة الشمالية. وكل ذلك، بافتراض أن نطاق القتال في الشمال لن يتسع ليصبح حرباً ذات كثافة نارية عالية.
- لقد تمكن الجيش الإسرائيلي، خلال الفترة الماضية، من ترسيم شكل بياني للعمليات القتالية والتوظيف العملياتي الخاص بمنظومة الاحتياط في سنة 2024. ويبدو أن التقديرات المتعلقة بحجم الاحتياط المطلوب، بناءً على الجداول الزمنية، هي تقديرات متفائلة، (ولعلّي أقول إنها متفائلة أكثر من اللازم). فحتى في ظل الشكل المنخفض الكثافة النارية للحرب في القطاع، فإننا سنظل بحاجة إلى عدد كبير من القوات للدفاع والسيطرة على المواقع التي احتلها الجيش (وخصوصاً في شمال القطاع)؛ سيكون طول خط الدفاع الجديد، بما يشمل المنطقة الأمنية العازلة، عملياً، ضُعف طول الخط الدفاعي السابق، وسيكون معززاً بكثافة أعلى بكثير من الجند؛ وفي موازاة ذلك، سيستمر التوتر في الشمال، وهو ما يتطلب استمرار تكثيف القوات على الحدود. ولو تم التوصل إلى تسوية ما بشأن الحدود الشمالية، فإن نسبة

القوات التي ستكون مطلوبة للعمل هناك آنذاك، ستكون أعلى مما كانت عليه في الماضي، كشرط لإعادة الشعور بالأمان إلى سكان المنطقة، وعودتهم إلى منازلهم. يجب الافتراض أيضاً أن التوترات في الضفة الغربية ستستمر، على الأقل بالوتيرة السائدة الآن.

- كل ما سبق، سيكون له تأثير ملحوظ في مستوى الاحتياط المطلوب، ليس فقط من أجل تشغيل التشكيلات العسكرية، بل أيضاً من أجل إفساح المجال للقوات النظامية، التي خاضت قتالاً شديداً على مدار شهور، لترتاح وتعيد تنظيم نفسها.
- وفقاً لهذه الطريقة، سيكون العمل غير مسبوق على مدار العقود الماضية، وهو يشكل عبئاً، لا يذكر أحد مثيلاً له، على الأقل، منذ حرب يوم الغفران، وهي الحرب الأخيرة التي جرى فيها استدعاء كامل قوات الاحتياط. (أما في جميع الحروب التي تلت تلك الحرب، أي في حربَي لبنان الأولى والثانية، والعمليات في قطاع غزة والضفة الغربية، فلم يتم سوى استدعاء جزء من منظومة الاحتياط، ولذلك، كان هناك في مثل هذه الحالات دائماً مَن يتقاسم العبء الحربي، ويحل محل الذين تم تجنيدهم أولاً).
- إن التغيير الكبير الذي طرأ منذ الحروب الماضية، يتمثل في الارتفاع الحاد في العبء النسبي على مجنّدي الاحتياط. إن نسبة الذين يخدمون في منظومة الاحتياط منخفضة (نحو 2 أو 3٪ من التعداد العام للسكان)، وهو ما من شأنه مراكمة المصاعب على جنود الاحتياط، من حيث التوظيف والأعباء الأسرية.
- وحتى بعد استقرار الأوضاع على جميع الجبهات، وهو أمر، بحسب تصريحات الجيش والمستوى السياسي، لن يحدث إلا بعد أكثر من سنة (في أقل تقدير)، فإن الجيش سيكون بحاجة إلى عدد كبير من رجال الاحتياط، يفوق المطلوب في الأوقات العادية. إن المجتمع الإسرائيلي، على الأقل في الوقت القريب، لن يكون مستعداً لافتراض أن "المنظومة الاستخباراتية الإسرائيلية كفوءة، وستُنذره في الوقت المناسب". إن الشعور بالأمان في المجتمع الإسرائيلي، بعد الهجوم المفاجئ الذي نفّذته "حماس"، والاستعدادات المنخفضة في قيادة الجبهة الداخلية في حماية سكان

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

"غلاف غزة"، سيكون مرتبطاً أيضاً بالحضور المادي الكبير (الأكبر من المعتاد) خلف الحدود، إلى جانب حجم القوات الذي سيكون، من الآن فصاعداً، مطلوباً على حدود الدولة المختلفة. إلى جانب ذلك، سيكون هناك حاجة إلى قوات لحماية البلدات والمدن، داخل الدولة نفسها، من أجل بث الشعور بالأمان في نفوس المواطنين.

- من أجل ضمان الجهوزية المستقبلية للقتال على جبهتَين متوازيتَين، بكثافة نارية عالية، سيتعين على الجيش الإسرائيلي أن يكون أكبر. وإلى أن يتكيف الجيش النظامي وفق الحال الجديدة، فسيكون مطلوباً من منظومة الاحتياط بأسرها ملء الفراغات في عديد القوات. وسيكون النطاق الواسع للقوات مطلوباً، ليس فقط في سنة 2024، بل في السنوات القادمة أيضاً.

أخبار وتصريحات

تقرير: الجيش الإسرائيلي والنيابة العامة يتخوفان من اتهام محكمة العدل الدولية في لاهاي إسرائيل بارتكاب إبادة جماعية في غزة

"هآرتس"، 2024/1/1

يتخوف الجيش الإسرائيلي والنيابة العامة من اتهام محكمة العدل الدولية إسرائيل بارتكاب جريمة إبادة جماعية في غزة. وذلك بعد الشكوى التي وجّهتها دولة جنوب أفريقيا إلى محكمة العدل في لاهاي في نهاية الأسبوع. وعلمت الصحيفة بأن قاضياً كبيراً يهتم بالقضية، وحذّر كبار المسؤولين في الجيش الإسرائيلي، مؤخراً، وبينهم رئيس الأركان هرتسي هليفي، من خطر حقيقي من إصدار المحكمة أمراً يأمر إسرائيل بوقف فوري للنار في القطاع، وتجدر الإشارة إلى أن إسرائيل مضطرة إلى الانصياع لقرارات المحكمة. لقد بدأ الجيش والنيابة العامة بالإعداد لمواجهة شكاوى من هذا النوع، ومن المفترض أن يجري نقاش في

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

هذا الشأن في وزارة الخارجية اليوم الإثنين. وبحسب خبراء في القانون الدولي، فإن هذا الإجراء قد يؤدي إلى اتهام إسرائيل بارتكاب جريمة إبادة جماعية، الأمر الذي سيؤدي إلى عزلتها السياسية ومقاطعتها، أو فرض عقوبات عليها، أو على الشركات الإسرائيلية.

وبخلاف محكمة الجنايات الدولية في لاهاي التي تعالج إجراءات ضد أفراد، فإن محكمة العدل الدولية تهتم بالنزاعات القانونية بين الدول. وإسرائيل تعترف بصلاحية المحكمة الدولية التي تجُري تحقيقاً في تهمة ارتكاب إسرائيل جرائم حرب ضد الفلسطينيين، وتشمل الحرب الدائرة حالياً. في المقابل، وقّعت إسرائيل وثيقة ضد الإبادة الجماعية التي بموجبها، تستمد محكمة العدل العليا صلاحيتها، من أجل النظر في الشكوى المقدمة من جنوب أفريقيا ضد إسرائيل. وبموجب قوانين المحكمة، من حق أي دولة موقّعة للمعاهدة التقدم بشكوى ضد دولة أُخرى، حتى لو لم تكن هي نفسها المتضررة.

وادّعت جنوب أفريقيا في الدعوى المقدمة إلى المحكمة، أن إسرائيل ترتكب جريمة إبادة جماعية من "خلال الاستخدام العشوائي للقوة وترحيل السكان بالقوة"، وادّعت أن من بين العمليات الإسرائيلية التي يجري الحديث عنها، هناك "جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب". وطلبت جنوب أفريقيا من محكمة العدل الدولية مناقشة الوضع في الأيام القادمة وإصدار أمر موقت ضد إسرائيل، يدعوها إلى وقف النار في القطاع. وبحسب الشكوى، هذه الخطوة ضرورية من أجل الدفاع عن الفلسطينيين من مغبة التعرض لضرر إضافي لا يمكن إصلاحه". كما طلبت من المحكمة إجبار إسرائيل على السماح للفلسطينيين، الذين اقتُلعوا من منازلهم في القطاع، بالعودة إليها؛ ووقف حرمانهم من الغذاء والمياه، ومن المساعدة الإنسانية؛ والتأكد من أن الإسرائيليين لا يحرّضون على الإبادة الجماعية ومعاقبة كلّ مَن يفعل ذلك؛ والسماح بإجراء تحقيق مستقل في كل ما فعلته.

إسرائيل ردّت على الشكوى، متهمةً جنوب أفريقيا "بالافتراء عليها، وأن الشكوى تفتقر إلى أي أساس واقعي وقانوني، وتشكل استغلالاً رخيصاً للمحكمة". وجاء في بيان وزارة الخارجية: "تتعاون جنوب أفريقيا مع منظمة 'إرهابية' تدعو إلى تدمير

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

دولة إسرائيل، وارتكبت جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، وحاولت القيام بجريمة إبادة جماعية في 7 أكتوبر، وهي مسؤولة عن معاناة الفلسطينيين في قطاع غزة، وتستخدمهم كدروع بشرية، وتسرق المساعدات الإنسانية". أمّا بخصوص الادعاءات بشأن المساس بالمدنيين، فأوضحت الوزارة أن "إسرائيل تلتزم القانون الدولي، وتعمل بموجبه، وتوجّه جهودها العسكرية ضد 'حماس' والمنظمات 'الإرهابية' المتعاونة معها فقط". وتابعت: "لقد أوضحت إسرائيل لسكان غزة أنهم ليسوا أعداءً لها، وهي تبذل جهودها لتقليل إصابة غير الضالعين في القتال، وسمحت بدخول المساعدات الإنسانية إلى غزة".

يوجد اليوم في محكمة العدل الدولية 15 قاضياً من دول مختلفة. وتترأس القضاة جوان دونهيو من الولايات المتحدة، وإلى جانبها 3 من الرؤساء السابقين للمحكمة، بينهم مندوبو سلوفاكيا وفرنسا والصومال، ونائب دونهيو هو قاضٍ من روسيا. وبحسب إسرائيل، فإن قرارات المحكمة تمثل، في أحيان كثيرة، المواقف السياسية للدول التي ينتمي اليها هؤلاء القضاة.

يوضح البروفيسور إلياف ليفليخ، الخبير في القانون الدولي في جامعة تل أبيب، أن جنوب أفريقيا تطلب من المحكمة خطوة موقتة على شكل الطلب من إسرائيل وقف القتال، بصورته الحالية، والوقوف ضد التصريحات التي تحرّض على الإبادة الجماعية. وتدّعي جنوب أفريقيا أن إسرائيل لا تقوم بأمرين: لا تمنع التصريحات التي تدعو إلى الإبادة الجماعية، وتقوم بأفعال تشكل إبادة جماعية. وهذه اتهامات صعبة للغاية، ويجب الرد على الاتهامات بجدية.

في رأي د. شيلي أفيف يني، الخبيرة في القانون الدولي في جامعة حيفا، يجب عدم الاستخفاف بالشكوى المقدمة من جنوب أفريقيا، لأن لمحكمة العدل الدولية وزناً كبيراً في صوغ القانون الدولي، وقراراتها تؤثر في تصورات المجتمع الدولي.

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

المصادر الأساسية:

صحيفة "هآرتس"
- النسخة المطبوعة
- النسخة الالكترونية بالعبرية http://www.haaretz.co.il
- النسخة الالكترونية بالإنجليزية http://www.haaretz.com

صحيفة "يديعوت أحرونوت"
- النسخة المطبوعة
- النسخة الالكترونية بالعبرية http://www.ynet.co.il
- النسخة الالكترونية بالإنجليزية http://www.ynetnews.com

صحيفة "معاريف"
- النسخة المطبوعة
- النسخة الالكترونية بالعبرية http://www.nrg.co.il

صحيفة "يسرائيل هيوم"
- النسخة المطبوعة
- النسخة الالكترونية بالعبرية http://www.israelhayom.co.il

المواقع الالكترونية لأهم مراكز الأبحاث في إسرائيل.

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر

صدر حديثاً

محمد عزة دروزة (1305–1404 هـ/ 1887–1984 م): سيرة ذاتية مقتطفة من مذكراته

تأليف: محمد عزة دروزة
تحرير وتقديم: وليد الخالدي
تدقيق وفهرسة: سمير الديك

محمد عزة دروزة: ولد فى نابلس (1887)، وغدا من أبرز أعلام فلسطين والمشرق طراً فى القرن العشرين. عاصر العهود العثمانية والفيصلية السورية (1919 – 1920) والانتدابية وما بعد الانتداب. انتسب إلى جمعية الفتاة السرية (1915)، وساهم فى تأسيس حزب الاستقلال فى دمشق (1919) وفى القدس (1932). ساهم فى تأسيس مدرسة النجاح بنابلس فى العشرينيات، وتولىّ مديرية الأوقاف الإسلامية بالقدس فى الثلاثينيات. أدار الثورة الكبرى المسلحة بزعامة الحاج أمين الحسينى ضد التقسيم (1937–1939). شارك فى قيام الجمهورية العربية المتحدة (1958–1961)، وذاق السجن والهجرة من الوطن، وألّف نحو 50 كتاباً، عدا عن مئات المقالات فى التاريخ (الإسلامى والعربى والفلسطينى القديم والحديث) والدين واليهودية، كان مسك ختامها «مذكراته». ينتمي إلى رعيل قائد عروبى. توفى سنة 1984 فى دمشق حيث دفن رحمات الله عليه.

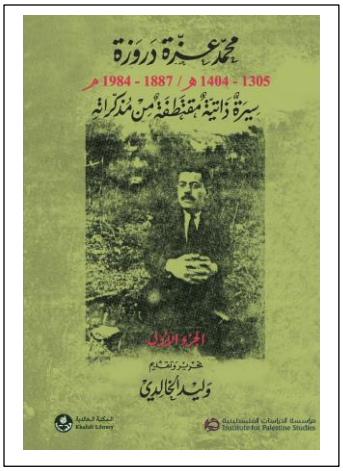

شرع دروزة فى تدوين يومياته سنة 1932، وعكف على تبييضها فى أواخر السبعينيات فى دمشق، وتولىّ طباعتها الناشر التونسى الفذّ الحبيب اللّمسى. وصدرت فى بيروت (دار الغرب الإسلامى) سنة 1993 فى ستة مجلدات (بلغ عدد صفحاتها 4242) بعنوان «مذكرات محمد عزة دروزة 1305هـ–1404هـ/1887م–1984م»، وهى تعتبر من أهم المصادر الأولية للمتخصصين بتاريخ فلسطين والحركة العربية فى البلاد الشامية فى القرن العشرين. ولحرصنا على تعريف الأجيال العربية الصاعدة بالكاتب أسقطنا من المذكرات الأم ما لم نعتبره من باب السيرة الذاتية فجاء النص الأصلى فى هذه المقتطفات التى وضعنا لها مقدمة تشرح نهجنا فى اختيارها وتتضمن لمحات عن بعض نواحي نشاط دروزة السياسي والقلمي طوال حياته المديدة.

عند الاقتباس يرجى ذكر المصدر